

عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال في امر النعم بن بشر في ابن له اتي به رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال اني تجلت ابني هذا فاجلسا كان في فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اكل ولدك نخلته مثل هذا فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فارجعه والا سيد لاله علي بن ابي طالب **خبر** وعن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال اعدوا لولدي اولادكم **خبر** وعنه صلى الله عليه واله انه قال ستواين اولادكم في العظيمة فاني لو فضلت ابدا على احد لفضلت ابنتي عليا لانها اولادكم في وجوب المستواه والعدل لانه اورد في مورده الامن والامن يعتضوا لوجوب وعنه صلى الله عليه واله وسلم ان التسوية بين اولادك معتبر فيها استحقاقا فتم الارث ذكره الاحقوان وان ترك المستواه بين اولادك يوجب في حق النجباء والبغض بينهم ويجعل المحقوق على عقوق الاب ان كان من طبعه قلبه الصبر والاجماع منعقد على ان الضيق لا يجوز الرجوع فيها وكذلك الهبة اذا كانت لله تعالى ولصلة الرحم فانها تكون في حق الصديقين **خبر** وعن علي بن ابي طالب انه قال الوهاب الحق يهبته ما لم يرب في الاقربى ربحهم مجرم **خبر** علي بن ابي طالب لا يجوز الرجوع فيما وهبه لذي الرحم المجرم من ولد او غير الا انما خصصنا الهبة للولد الصغير في انه يجوز له الرجوع فيما يملوك **خبر** وعن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يشر من سجد فيما وهبه لولده النعم بن رجعه وفي بعضها اورد في التقيان يومئذ صغير لانه ولد بعد المخرج باربعة عشر شهرا وكان وقت وفاة النبي صلى الله عليه واله وسلم سنة عشر من الهجرة **خبر** وعن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يراد احد ان يرجع في صدقة الا الوالد فيما اعطى ولده قال صلى الله عليه وسلم وسوا كان الولد صغيرا او كبيرا في حق الرجوع فيما اعطاه والدية **قال** وانما قلنا ذلك للنفق والنسب لا يراد عندنا وانما يدخل ما يبعث عليه فاما عطف الهبة فقد ورد في الرجوع فيها وان كان مكرها **خبر** وعن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الراجح في هبته كالرجوع في قبضه وقد ثبت ان الرجوع غير مجرم عليه وانما هو مستقار ومكروه فلم يبق لخاصة الولد الا ما ذكرناه والافلا فرق بين الولد وغيره ولم يجعل العمل بالولاية فقط **خبر** وعن علي بن ابي طالب صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يجزى لاحد ان يرجع في هبته الا الوالد واه عنه في العلوم **قال** ذلك علي قلناه **خبر** وروي ان رجلا اهدى الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بعضا مما كان يملكه فاني ذليل **قال** فقال له هبته الا ان ياتي قرشي اورد في **خبر** وروي ان اعرابيا هب النبي صلى الله عليه واله وسلم هبة فانا به

عليها

عليها وقال ارضيتك قال لا فزاده قال ارضيت قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لقد هبمت الا اذهب الامن قرشي او انضاري او انقضي فلما اتا به النبي صلى الله عليه واله وسلم قال انك ارضيتك **قال** علي ان الهبة يعتضى المكافاة **خبر** وما ذكرناه اولا عن علي بن ابي طالب وعنه من قولهم الوهاب الحق يهبته ما لم يرب فيها الا في ذي رحم مجرم وهذه القول هو الذي خرج طمناك هب يحيى بن ابي طالب **قال** ان المكافاة غير واجبة ووجب قوله انها ولا تجابوا فلو كانت معتضلا لمكافاة لم يجزى النجباء وبذلك عليه **خبر** وهو قول النبي صلى الله عليه واله وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الا ذلكم على شئ اذا فعلتموه بجملة بينكم فاولا النبي يا رسول الله اقال افشوا السلام وتواصلوا وتبادلوا ولا يجتاج به على نحو ما عقلم **باب العمري والرقبي**
 العمري والرقبي هما ان يقول الرجل لآخر اعترتك ادري هذه او غيرها او رقتك فانهما قال هذا فيه واطلقه فهو هبة **قال** علي ذلك **خبر** وهو ما روى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال العمري جابزة لاهلها **خبر** وعن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا تقموا ولا توفوا من اعين اوارق فهو سبيل الميراث ومعلوم ان المراد به فهو سبيل الميراث المقبول والمرتب له **خبر** وعن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال انما رجل اعطى غيره هبة فهو للذي يعطاها لا تزج الى الذي اعطاها لانه اعطاها عطا وتعت فيه الموارث **خبر** وروي الهادي الى النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال اعطاه عطا وتعت فيه الموارث بقول الموارث **قال** الهادي الى النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال اعطاه عطا وتعت فيه الموارث بقول المعطي **قال** لعقبتك فقد اهو الذي لا يرجع الى المعطي من الرقبي والعمري وحال لم يدكن فيه المعطي للمعطي عتقا والنا من فيه على شرطهم فاعت اذا قيد بها فانها لا يفيد ان اننا بيد من قبله صلى الله عليه واله وسلم انما رجل اعطى غيره هبة فهو للذي يعطاها الحبر **خبر** **قال** الاسد لال ان النبي صلى الله عليه واله وسلم شرط انها تكون للذي اعطاها ولا تزج الى المعطي بان يكون المعطي لها ولعقبه فاذا انشئ المشرط وجب الا يثبت الحكم لان ائتمانه من ذمته يخرج عن كونه شرطا ويجعل وجوده وعدمه غا سوا وايضا فان النبي صلى الله عليه واله وسلم عدل المنع من